فنقول كلما هو محل الحوادث فلا يخلو عن الحوادث لانه لا يخلو عن قابلية ذلك الحوادث والقابلية حادثة وانما
قلنا ان قابليته حادثة لانه مشروطة بامكان وجود الحادث وهو حادث فقابليته ايضا حادثة وانما قلنا
ان امكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث ما كان عدمه سابقا عليه
والشيء مع كون العدم سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازليا واذا لم يكن في الازل يكون امكانه حادثا البتة فلا يقال
ان يقال هذا انما يلزم من اخذ الحادث مع شرط كونه حادثا واما بالنظر الى ذاته فكيف هذا لانه يلزم ان
ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهو محال وهذه مناقضة بطريق المعارضة لانه توجيه
ان يقال ما ذكرتم وان دل على حدوث امكان الحادث ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان كذلك يلزم
الانقلاب وهو محال فان خلص المعلل عن هذا المنع يقول اذا كان امكانه حادثا وقابليته مشروطة بهذا
الامكان فتكون حادثة فحينئذ لا يخلو من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود ذلك المتغير وان لم يكن كذلك
فان كانت فيثبت انه لا يخلو عن الحوادث وان لم يكن من لوازمه يكون عرضا مفارقا فان وقابليته لتلك القابلية
ايضا امر حادث وهي اما ان يكون من لوازمه او لا تكون منها فان كانت ثبت المطلوب وان لم تكن فكذلك نقول
في القابلية الثالثة فيلزم اما التسلسل واما الانتهاء الى قابلية لازمة والاول باطل فتعين الثاني وكلما
لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان ازليا لكانت تلك الحوادث ايضا ازلية وهي محال ولقائل ان يقول
لا نسلم ان كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز ان يكون الشيء ازليا وهو لا يخلو عن الحوادث بان يكون كل
حادث سابقا على الآخر لا الى الاول ولئن سلمنا ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد منه في مؤثرية
الله تعالى

الله تعالى في ايجاد العالم لا يخلو اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن والثاني يستلزم المحال فتعين الاول لان كل ما لا بد منه
لو لم يكن حاصلا في الازل يكون بعضه حادثا فنقول ان يلزم اما ان يكون الحادث قديما او التسلسل وكلاهما باطلان لان كل ما لا بد منه في مؤثرية
الله تعالى في ايجاد ذلك الحادث لا يخلو اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن فان كان يلزم قدم ذلك الحادث لامتناع
تخلف المعلول عن العلة التامة كما سيتبين وان لم يكن حاصلا فبعضه حادث والكلام فيه كما في الاول فيلزم اما القدم
او التسلسل واذا ثبت ان كل ما لا بد منه لله تعالى في المؤثرية حاصل في الازل يلزم ازلية العالم لانه اذا كان
حادثا فاختصاص حدوثه بوقت معين لا يخلو من ان يكون لامر زائد او لم يكن فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد
في المؤثرية في الازل حاصلا وغير حاصل وان كان الثاني يلزم رجحان احد جانبي الممكن لا بمرجح وهو محال فان
قال المعلل لا نسلم ان الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع مما لا يفيد المعلل ولا يضر السائل لان السائل يردد
ويقول لا يخلو من ان يكون الترجيح بلا مرجح محالا او لم يكن فان كان محالا تم ما ذكرناه وان لم يكن محالا فجاز وجود العالم
بدون المؤثر فبطل اصل دليلكم وجوابه بالنقض الاجمالي كما يقول المعلل ما ذكرتم غير صحيح بدليل التخلف في الحوادث
اليومية ويمكن الجواب ان يجاب عنه بطريق المناقضة ايضا واذا ثبت ان العالم محدث فنقول ان كل محدث ممكن
وكل ممكن فله مؤثر لامتناع ترجح احد طرفي الممكن المساوي للطرف الآخر بلا مرجح فيصدق ان العالم له مؤثر وهو
الحكم المطلوب **الفصل الثالث** في المسائل التي ابدعناها ونذكر ههنا ثلاثة منها الاولى من علم الكلام والثانية
من الحكمة والثالثة من علم الخلاف **الاولى من الكلام** نقول ان واجب الوجود واحد اذ لو كان اثنين فلا يخلو
اما ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون ولا سبيل الى شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنين لان فساد اللازم يدل على

Copyright © King Saud University